

## حول الفقه الاسلامي

### والفقه الروماني

للأستاذ محمد محسن البرازي

الأستاذ بمعهد الحقوق في الجامعة السورية

صدفتني أشغال شاغلة عن قراءة (الرسالة) ومطالعة كتب الأدب عامة منذ شهر وأكثر؛ ولما عدت، بمسد تحريري من قيود الموانع، إلى النظر فيما فاتني من أعداد مجلتنا المحبوبة، ألفت فيها مقالين في موضوع الفقه الاسلامي والفقه الروماني، أحدهما لمواطننا السيد علي الطنطاوي بعنوان: «حول الأوزاعي أيضاً» (المدد الحادي والتسمون)، والآخر للسيد صالح بن علي الحامد العلوي السنغافوري بعنوان: «هل تأثر الفقه الاسلامي بالفقه الروماني أم الحقيقة هي العكس» (المدد السابع والتسمون)؛ فראيت أن الواجب العلمي يدعوني إلى أن أقول كلمة في الموضوع الذي عالجه. فبحثت إلى صاحب (الرسالة) أرجو منه أن يكرم وفادة كلتي هذه، وله الشكر خالصاً يتلخص ما جاء في المقالين في مادتين اثنتين: (١) كون الفقه الاسلامي لم يؤخذ عن الفقه الروماني ولم يتأثر به (٢) كون الفقه الروماني مأخوذاً عن الفقه الاسلامي

لاني لا أريد أن أبحث الآن في الشطر الأول من هذا الرأي، لأسباب منها أنه لا يجوز عندي الخوض في موضوع خطير كهذا بكلمة عجيبي؛ وأما الشطر الثاني فلا أرى منتدحاً عن البحث فيه، وأعتقد أنه يحتمل الإيجاز

علم أصحاب المقالين أن الشريعة الرومانية هي أقدم عهداً من الشريعة الاسلامية، وأنه لا يمكن لما قال أن يزعم مازعماء بصورة بسيطة مجردة، ولذلك لجأ إلى تأييد دعواها بدليل ليس بأقل منها غرابة، وهو أن الفقه الروماني المعروف اليوم هو - في نظرها - فقه جديد «لفقه طائفة من العلماء بعد أن اندثر الفقه الروماني القديم»

في كلمات لا تزيد على العشرين، وفي أقل من مدة قلم،

يقضى الأستاذ الطنطاوي يبطلان ما أجمع علماء الحقوق والتاريخ بلا استثناء على صحته، وأنكر ما لم يختلف فيه اثنان منذ أن اشتغل الناس بدرس تاريخ الرومان وحقوقهم

نم أيد الأستاذ العلوي دعوى زميله الطنطاوي، معتمداً على ما كانت نشرته مجلة حضرمية منذ ربع قرن لأحد السادة العلويين الحضارمة، فلم يخرج ما جاء به عن المناقشات

إن دعوى كهذه لا يمس بها في البيئات العلمية، لأنها تخالف حقيقة علمية تمتد عبثاً البدهة؛ ولو أنها نشرت في صحيفة غير موثوق بها، أو مجلة من عامة المجلات، لما كنت حركت في موضوعها قلماً؛ ولكنها نشرت في مجلة لم يكتب لغيرها من المجلات العربية ما كتب لها من الحظوة عند ذوي العلم والأدب، وسعة الانتشار في مختلف الأمصار؛ تصدر عن عاصمة الأدب العربي والفكر الاسلامي في هذا العصر، وينظر الناس إلى ما يكتب فيها مثلاً بصورة إجمالية لآراء عمدتها الذين هم من أركان النهضة الأدبية العربية الجديدة، وزعة الاسلام الحديثة. لذلك خشيت أن يحسب علماء الغرب هذا الرأي العجيب معبراً عن اتجاه جددي للرأي العام الاسلامي المثقف، فيحكوا علينا بما لا نستحقه

أحسن صاحب المقال الأول بوهن دليله، فنهج منهجاً غريباً بعد ذلك، إذ طلب التبدليل على عكس ما ادعى، أي على أن الفقه الروماني الحديث هو الفقه الروماني القديم قائلاً: «ليأتونا بالأسانيد الصحيحة والروايات المضبوطة»

الله! الله! يطلب من أحبار العلم التبدليل على ما أقرته أجيال من الأعلام المحققين لمجرد دعوى انفراد بها أوبينا الطنطاوي، وهو على الرغم من تفوقه على أكثر أقرانه بذكاء كان موضع إعجابنا، لم يتح له أن يدرس الحقوق الرومانية أكثر من غيره من الطلاب في معهد الحقوق بدمشق، ولم يتأت له النظر في تاريخ الحقوق، ولم يقبض له بعد أن يطلع على ما ظهر في العالم من مؤلفات في الحقوق الرومانية وما اكتشف من آثار تاريخية إن من يقدم على الجزم بأمر كهذا يتحدث - إن صح - انقلاباً في العالم العلمي لا يعادله أي انقلاب عرفه التاريخ في الدين أو السياسة أو الاجتماع، لا يحق له أن يكتب بأن يقول لهذا العالم العلمي: «دليل أيها العالم على صحة ما عكفت على دراسته

لوجودها في مدينة « فلورنسه » منذ سنة ١٤٠٦ (١). وقد نشرت هذه المخطوطات مصورة تصويراً فوتوغرافياً ، وحققها العلماء الاختصاصيون في المخطوطات ، ولم يطمئن عليها طاعن ؛ وعثر على مخطوطات كثيرة من عصر « جوستينيان » مكتوبة في اللغة اليونانية على ورق البردي ، نشر قسماً منها العالمان الألمانيان « ميتيس Mitteis » و « ويلكن Wilcken » سنة ١٩١٢

ونشر الأستاذ « جان ماسيرو Jean Maspero » عدداً كبيراً من هذه المخطوطات المدونة على ورق البردي في مجموعة متحف القاهرة Catalogue des papyrus Grecs d'époque Byzantine (سنة ١٩١٠-١٩١٤) بل إن المتاحف والمكتبات تحفظ أيضاً نسخاً مخطوطة أصلية لمجموعات قانونية سابقة لمهد « جوستينيان » كالمجموعة القانونية للإمبراطور « ثيودوسيوس Theodosius » ، وكتاب المتشرع « غايوس Gaius » المعروف بالـ « Justitutes » ومؤلفات أخرى ، منها مؤلف معروف بـ Fragmenta Vaticana وضع في القرن الرابع (ب . م) وعثر عليه في مكتبة الفاتيكان سنة ١٨٢٠

ثم إن الفقه الروماني هذا قد عمل به بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في روما ، وبعد وفاة الإمبراطور جوستينيان ، وبعد سقوط الإمبراطورية البيزنطية ، وهذا أمر لم يختلف فيه العلماء المؤرخون . فبلاد فرنسا الجنوبية ظلت خاضعة لأحكام الفقه الروماني بصفة حقوق عرفية حتى قبيل الثورة الفرنسية . هذا عدا البلاد التي تأثرت كثيراً أو قليلاً بالحقوق الرومانية ، كإيطاليا وألمانيا ، حتى إنكلترا بلاد العرف والتقاليد . وقد بقى الفقه الروماني معمولاً به في عصرنا هذا في بلاد جنوبي أفريقية الخاضعة لأنكلترا

أما المناقضات التي وقع فيها السيد صالح العلوي نقلاً عن السيد العلوي الحضرمي ، فأشير منها إلى ما جاء في السطر الثاني من الجانب الأول من الصفحة الـ « ٧٨١ » من الرسالة . فبعد أن قال إن الفقه الروماني « اختفى ثم اكتشف » ، ولم يظهر ويمثل (١) راجع تاريخ مخطوطات الحقوق الرومانية في مقدمة العلامة

« مومسن Mommsen » في مجموعة جوستينيان التي قام بطبعها ؛ وراجع ذلك مختصراً في كتاب الحقوق الرومانية للأستاذ العلامة « جيرار Girard » ص ٨٣ وكتاب المؤسسات الحقوقية الرومانية للأستاذ الكبير « كوك Cuq » ص ٦١ هامش ٨

باعتباره صحيحاً منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً

البيئة على من ادعى ؛ فقل من يقول إن الفقه الروماني الذي نعرفه الآن غخلق أن يثبت اختلافه وبين مختلفه ، ويظهر مكونات الفقه الروماني القديم ، أسوة بما يفعله العلماء إذ يكشفون القناع عن الوثائق التاريخية الزورة والكتب المتحلة

لئن جاز في نظرنا لأحد من النصارى أو اليهود التعصبين أن يجزم بأن القرآن الذي بأيدينا هو غير القرآن الذي أُنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وأنه غخلق من جماعة من علماء المسلمين الحديثين ، مكتفياً للتدليل على ذلك بأن يقول لنا : « هاتوا دليلكم » ، فقد حق كذلك لصاحبي القائمين المتحمسين للإسلام هذا التحمس أن يزعم ما زعماه

لقد جمع نصوص الشريعة الرومانية وآراء فقهاءها حتى بدء القرن السادس المسيحي ، تلك النصوص القانونية والآراء الحقوقية التي هي أساس لدرس الحقوق وبجتها في جامعات العالم ، ذلك الإمبراطور المتشرع الروماني جوستينيان Justinien (المتوفى سنة ٥٦٥ ب . م) في خلال ست سنين (٥٢٨-٥٣٤ ب . م) وأضاف إلى ذلك القوانين التي أصدرها ؛ وقد عرفت هذه المجموعة الحقوقية منذ بدء القرون الوسطى بـ « Corpus Juris civilis » . وكان بين العلماء الذين يشتغلون تحت رعاية الإمبراطور الفقيه أساتذة في معهد حقوق بيزانس : (القسطنطينية) ، ومعهد حقوق بيروت

إن هذه المجموعة الحقوقية قد انتقلت إلينا بنصها ونقشها ، وهي مؤلفة من أربعة كتب أو مجموعات سميرة : الـ « كوديكس Codex » ، والـ « ديجست Digeste » والـ « إنستيتود Institutes » ، والـ « نوقل Nouvelles » ؛ ولا تزال نسخ قديمة من هذه الكتب أو المجموعات القيمة محفوظة في المكتاب الكبرى في أوروبا يرجع عهد بنصها إلى القرن السادس (ب . م) ، أي إلى القرن الذي عاش فيه جامعاها وواضعها الإمبراطور جوستينيان نفسه

ومن أجل هذه النسخ المخطوطة نسخة من الـ « ديجست Digeste » كتبها خطاطون إغريقيون في القرن السادس والقرن السابع (ب . م) ، مروفة بالـ « فلورنسية Florentine »

فالقُرآن الكريم مثلاً ، لما كان قد دون في العهد الذي نزل فيه ، وجمت صحفه المدونة في عهد الخليفة الأول ، وانتقلت إلينا نسخ مخطوطة منه كُتبت في عهد قريب من عهد نزوله ، لم يُلجأ إلى الرواية لاثبات صحته

وكذلك أيضاً شأن الشرع الروماني الذي دون وجمع في عهد جوستنيان ، فهو لا يثبت بالروايات والأسانيد ، ولكنه يثبت بنسخه المخطوطة القديمة التي هي من عصر جامعه ومصلحه جوستنيان . وهذه النسخ قد عثر عليها ولا تزال محفوظة ؛ ولو لم يكن على الفرض ، بأيدنا منها ، إلا ما هو منذ القرون الوسطى ، لوجب أيضاً ألا نشك في صحتها ، لأن علماء تلك القرون المظلمة لم يكن لديهم من الكفاية والمقدرة العلمية ما يمكنهم من وضع حقوق راقية كالشرع الروماني ، فالأولى ألا يشار إلى الروايات والأسانيد في موضوع الحقوق الرومانية وغيرها من الحقوق التي دونت عند وضعها

هل بعد الوثائق الأثرية والنسخ المخطوطة القديمة حاجة لدليل على صحة ؟ إن القوانين والأحكام الحقوقية الرومانية المعروفة في عهدنا هذا هي نفس القوانين والأحكام التي عرفها الرومان في القرن السادس الميلادي وقبيله

قد يغضب أصحابا المقالين فيقولان إن هذه النسخ المخطوطة القديمة نفسها مصطنعة لفقهاء الأوربيون ؛ فإذا بلغت بهما الحماسة الدينية القومية هذا الحد من إنكار الحقائق العلمية التاريخية الراهنة لم يمد آتئذ مجال للبحث

ولكن هل يجوز لنا أن نهم جميع علماء الغرب بلا استثناء بالتزوير ؟ وما الذي يبرح لنا ذلك ؟ ألا نجد بينهم أملاً وضعوا الحقيقة في أعلى المنازل وجعلوها فوق كل شيء ؟ ألا نرى بينهم عدداً غير قليل دافع عما يمتدح أنه الحقيقة مخلصاً بذلك رجال الدين ، ومادياً في هذا السبيل السلطان الجائر ؟

ألم ينافح كثير من علماء الشرقيات عن ديننا الحنيف ، ونبينا العربي ، وحضارتنا الاسلامية ، ومدنيتنا الشرقية ، تجاه حملات التمهيين من أبناء جلدتهم ودينهم ؟  
حسبنا أن نذكر على سبيل المثال أسماء الفرنسيين : « جوستاف لوبون » صاحب كتاب حضارة العرب و « هوداس » و « مارسيه » ، مترجمي صحيح البخاري للفرنسية ، و « درمنفيم »

به إلا في القرن الثاني عشر ، وأنه لم يكن معروفاً حتى عند الرومان أنفسهم قبل القرن الحادي عشر ؛ وقال في السطر ال « ٢٢ » من الصفحة نفسها : « ان دعوى اختفائه كذوبة » ، ثم مالبت ان استند إلى قول الملامة « سافنيه » : « ان القوانين الرومانية لم تختف لأنها ظلت معمولاً بها إلى اليوم من غير انقطاع » أما وقد صح لدى السيد العلوي قول « سافنيه » هذا ، فهو مضطر إلى الاعتراف إذن بأن الفقه الروماني المعروف لدينا الآن ، هو تلك « القوانين الرومانية التي لم تختف لأنها ظلت معمولاً بها إلى اليوم » ، ومرغم على التسليم بأن تلك القوانين الرومانية القديمة التي هي أقدم عهداً من الفقه الاسلامي ، لم تختلف اختلافاً ولم تلتق تليفاً من قبل العلماء الحديثين ، ولم تؤخذ عن الفقه الاسلامي ، خلافاً لما ادعى . ولا أدري كيف يورد قول سافنيه هذا ويؤيده ، ثم يحاول ، بمد القول المستشهد به بسطر واحد ان يأتي بأدلة على اقتباس القوانين الرومانية من الحقوق الاسلامية

قلنا إنه لا يجوز مبدئياً طلب التدليل على أن الفقه الروماني الحديث هو نفس الفقه الروماني القديم لجرود دعوى وحيدة في بابها . ثم إذا قبلنا لزوم التدليل ، فما هي وسائل البينة ؟  
إن السيد الطنطاوي يتطلب « الأسانيد الصحيحة ، والروايات المضبوطة »

ان البيئات تختلف بحسب الأمور المراد اثباتها ؛ فإذا كانت هذه الأمور غير مدونة بنفسها ، كالحديث الشريف (١) فلا بد حينئذ من ذكر الأسانيد وسرد الروايات ، واقامة الدليل على صدق الرواة ، إلى آخر ذلك مما هو معروف في أصول علم الحديث . أما إذا كان المراد اثباته مدوناً بنفسه ، لم يعد مجال حينئذ إلى الأخذ بطريقة الرواية والاسناد ، وصار لا بد من التدليل عليه بنسخته الأصلية التي وضع بها ، أو بالنسخة التي أخذت عن هذه .

(١) الحديث الشريف لم يدون كالمذكرات المصرية أو التأليف الوضوئية ، بل كان عبارة عن الأقوال التي كان ينطق بها الرسول « ص » في مجالس بين أصحابه وفي خطبه ومواعظه ، أو الأحكام التي كان يفصل بها الخلافات ، أو الأعمال التي كان يقوم بها والتي صارت تمتد سنة يقتدى بها ، ولم يكن صلى الله عليه وسلم يأمر بتدوينها ، إنما حفظها أو حفظت بعضها من سمعها من أصحابه فتناقلوها بروايات مختلفة فيما بينها في بعض الأحيان . وهكذا انتقلت بطريقة السماع حتى شرع في تدوينها بعد زهاء قرن ونصف قرن من تاريخ الهجرة

القول يشيره غرب الشباب  
 إن علماء يوجد بينهم أمثال « ريفيو » ، وأمثال المستشرق  
 الفرنسي « هوداس » الذي يقول : « إن القرآن ليحوى بصورة  
 كاملة جميع ما يمكن أن يصل إليه العقل البشرى من  
 معارف <sup>(١)</sup> » و « كولد زيمر » الذي يقول : « يجب على  
 المرء إذا شاء أن يكون عادلاً أن يسلم بأن في نظريات الاسلام  
 قوة فعالة متجهة نحو الخير ، وبأن حياة توافق هذه النظريات  
 تستطيع أن تكون حياة لانشوبها شائبة من الناحية الخلقية ؛  
 فهي توجب الرحمة لخلوقات الله جميعاً ، وحسن النية في الماملات ،  
 والمحبة والوفاء ، وكبح غرائز الأثرة <sup>(٢)</sup> » ، والبارون « كارادي  
 فو » الذي يكتب صراحة عن ابن خلدون : « انه لم يسبق قط  
 لعقل من العقول أن يكون لديه فكرة في فلسفة التاريخ أكثر  
 وضوحاً من فكرة ابن خلدون ؛ وأن ابن خلدون هو سلف علمائنا  
 الاجتماعيين الحديثين الخ <sup>(٣)</sup> » . وعلماء آخرون هم في هذه الميزة  
 أو أسمى ؛ إن علماء كهؤلاء لا يمكن أن يزوروا بداعي التعصب  
 الديني شريعة يسمونها بالفقه الروماني ويقتبسونها من الشرع  
 الاسلامي ؛ ولا يعقل أن يسكتوا أمام تزوير كهذا .

ثم إن بين أحكام الحقوق الرومانية ، وأحكام الشريعة  
 الاسلامية ، ولا سيما فيما له صلة بالأحوال الشخصية ، وحقوق  
 الأشياء ( حق الملك وما يتفرع عنه ) اختلافاً وتبايناً لا يدعان  
 عدا الأدلة التي ذكرناها مجالاً للشك بأن دعوى اختلاق الفقه  
 الروماني من قبل علماء حديثين اقتبسوه عن الفقه الاسلامي  
 ضرب من الخيال

فأولى بشبابنا ألا يكونوا أسرى عواطفهم من تعصب  
 للدين والقومية ، وكره لأوروبا والثقافة الغربية ، فيسرفوا في  
 القول حتى يجانبوا المنطق  
 إن الحقيقة فوق الماطفة والهوى ، والدلم لا وطن له . ثم إن  
 في دعاوهم الغربية وتهمهم الفظيمة ، بنية خدمة الاسلام ما قد  
 يضر بالاسلام ونسب ، بثقافة المسلمين الظنون

محمد محسن البرازي

أستاذ في معهد الحقوق بالجامعة السورية

(1) Houdas : l' islamisme P 13. edit Paris 1904

(2) Goldziher : Le Dogme et la loi de L' islam trad fr.  
 P. 15.

(3) Baron Carra de Vaux : Les Penseurs de l' islam  
 t = p 278. ed. Paris 1927

صاحب كتاب حياة « محمد » ، و « ماسينيون » مدرس العلوم  
 الاجتماعية الاسلامية في كلية فرنسا ، وصاحب المؤلفات  
 الكثيرة عن الاسلام ، ومدير مجلة المباحث الاسلامية ؛ ويكفيها  
 أن ننوه بتلك الوقفة الشريفة التي وقفها هذا الأستاذ الأخير  
 سنة ١٩٢٨ دفاعاً عن الدين الاسلامي ، وردده البليغ على المسيو  
 « لويس برتران » الذي حمل على الاسلام والعرب في مقال نشرته  
 في ذلك العام جريدة « الفيجارو » الباريسية

أبعقل ألا يوجد رجل واحد شريف منزه عن التزوير بين  
 علماء أوروبا من فرنسين ، وألمان ، وانكاز ، ومجر ، وابطاليين ،  
 واسبان ، وروس الخ . ؟ فلو لم يوجد إلا عالم واحد صادق يقول  
 الحق ، لكان بلا ريب قد رفع صوته عالياً أمام هذه الفرية  
 الفظيمة التي تهم بها السيدان ، الطنطاوي ، والعلوي العالم في  
 الغرب ؛ ولكننا شهدنا قبل مقالتي حضرتيهما حرباً قلبية دونها  
 حرب البسوس ، وخصاماً علمياً دونه خصام الملل والنحل ،  
 ودعواوى ذم وتزوير لا تجاريها دعواوى « آثار كلوزيل Clausei »  
 الحفرية . ونحن نعلم أن العلماء في أوروبا يتجادلون ويتناظرون في  
 أمور ندها فرعية وزهيدة

أضف إلى ذلك أن العلماء الاختصاصيين في الحقوق الرومانية  
 ليسوا جميعاً من عرق لاتيني أو ثقافة لاتينية ، بل هم من مختلف  
 الأعراق والأمم ؛ ونتم علماء من الألمان هم جهابذة في الفقه  
 الروماني ، أمثال « سافيني Savigny » و « ايهرينغ Ihering »  
 لا يمكن أن تهمهم بتعصب للرومان ، وقد ساروا جميعاً في ضوء  
 الحقيقة التاريخية المقررة مطابقة الفقه الروماني المعروف في عصرنا  
 للفقه الروماني القديم

لم يمنع العلماء الأوربيين عامة نفاخرهم بشرع الرومان  
 الذي وردوه من الاقرار بانتباس الرومان شيئاً غير يسير من  
 شرائع الأمم الشرقية التي سلفتهم أو غاصرتهم مباشرة ، أو عن  
 طريق الأعراب ، حتى أن عالماً عظيماً القدر هو من أكابر الأتريين  
 الأستاذ « ريفيو Revillou » الفرنسي وضع كتاباً دلل فيه على  
 اقتباس قسم عظيم من أحكام قانون « الأثني عشر لوجاً » الروماني ،  
 وهو أقدم قانون لدى الرومان من شريعة المصريين القدماء  
 مورداً للنص الروماني والنص المصري ، ومبيناً ما بينهما من شبه  
 لامرأه فيه ؛ وبهذه الطريقة العلمية ، وبمد تنقيب وبحث مدة  
 أعوام ، جسد إلى اثبات دعوى الانتباس والأخذ ، لا بمجرد